

ملخص تنفيذي

أحدث التوجهات الاقتصادية...

في حصاد عام ٢٠١٩، فقد حظى الاقتصاد المصري بشادة العديد من المنظمات المالية والتنمية الدولية تأكيداً على نجاح الحكومة المصرية في تنفيذ برنامج الإصلاح الشامل. حيث تقدمت مصر ٨ مراكز في مؤشر «الأمن والأمان»، الصادر عن مؤسسة «جالوب» لعام ٢٠١٩، كما أن هناك عددًا من المؤشرات الإيجابية التي تعكس رؤية المؤسسات الدولية لأداء الاقتصاد المصري، وتؤكد أن مصر تسير على الطريق الصحيح؛ فالجنيه المصري وفقًا لوكالة بلومبرج يحتل المركز الثاني كأفضل عملات العالم أداءً بعد «الروبل» الروسي، وأن مصر ثاني أكثر الدول تحملاً للصدمة، وقد حصلت مصر على المرتبة الثالثة عالميًا، بعد الصين والهند، في قائمة الإيكونوميست الدورية للنمو الاقتصادي بمعدل نمو بلغ ٥,٦٪، واحتلت أيضًا المرتبة الثانية عالميًا بعد الصين في الربع الأخير من العام المالي ٢٠١٨ / ٢٠١٩ «خلال الفترة من أبريل ومايو ويونيه ٢٠١٩»، وفق تقرير الإيكونوميست، في الناتج المحلي الإجمالي، كما أنها ثاني أكبر فائض أولى بنسبة ٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي خلال العام المالي ٢٠١٨ / ٢٠١٩.

كما أصبحت مصر، وفقًا لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية «أونكتاد»، الأكثر جذبًا للاستثمار الأجنبي المباشر في أفريقيا خلال النصف الأول من عام ٢٠١٩، حيث اجتذبت استثمارات أجنبية مباشرة بقيمة ٣,٦ مليار دولار، وقد توقع صندوق النقد الدولي مجددًا أن يظل نمو الاقتصاد المصري قويًا خلال الفترة المقبلة نتيجة لتحسن قطاع السياحة وزيادة إنتاج الغاز الطبيعي، وقد حققت مصر أيضًا تقدمًا جديدًا في التصنيفات الدولية، حيث قفزت ٨ مراكز في تصنيف تقرير ممارسة الأعمال عام ٢٠١٩، الصادر عن البنك الدولي، بما يترجم الجهود المثمرة في تحفيز بيئة الاستثمار ومناخ الأعمال. واختارت مؤسسة «جلوبال ماركت» المسجلة بصندوق النقد والبنك الدوليين وحدة «الدين العام» بمصر لجائزة أفضل وحدة للدين العام بالشرق الأوسط وشمال أفريقيا لعام ٢٠١٩. كما قفزت مصر ٢٥ مركزًا في مؤشر «شفافية الموازنة»، و١٨ مركزًا بمؤشر «قوة تنفيذ معايير التدقيق والمحاسبة»؛ بعدما نجحت خلال العام المالي الماضي الذي انتهى بنهاية يونيه ٢٠١٩، في الإدارة الإلكترونية للمالية العامة للدولة.

ملخص التصنيف الائتماني للإقتصاد المصري خلال عامي ٢٠١٩ و ٢٠١٨

السنة	موديز				ستاندرد أند بورز				فيتش					
	الشهر	بالعملة الأجنبية	بالعملة المحلية	النظرة المستقبلية	الاجراء المتخذ	الشهر	بالعملة الأجنبية	بالعملة المحلية	النظرة المستقبلية	الاجراء المتخذ	الشهر	بالعملة الأجنبية	بالعملة المحلية	النظرة المستقبلية
٢٠١٩	ابريل	B٢	B٢	مستقرة	تم رفع درجة التصنيف الائتماني	نوفمبر	B	B	مستقرة	تم تأكيد التصنيف الائتماني	نوفمبر	B	B	مستقرة
						مارس	B+	B+	مستقرة	تم رفع درجة التصنيف الائتماني				
٢٠١٨	أغسطس	B٣	B٣	اجيابه	الابقاء على التصنيف الائتماني ومراجعة النظرة المستقبلية	مايو	B	B	مستقرة	تم رفع التصنيف الائتماني	يناير	B	B	اجيابه

وقد انعكست إجراءات الإصلاح الاقتصادي التي نفذتها الحكومة والسياسات المالية التي تقوم بها وزارة المالية على أداء الإقتصاد الكلي، ويتضح ذلك من خلال المؤشرات التالية:

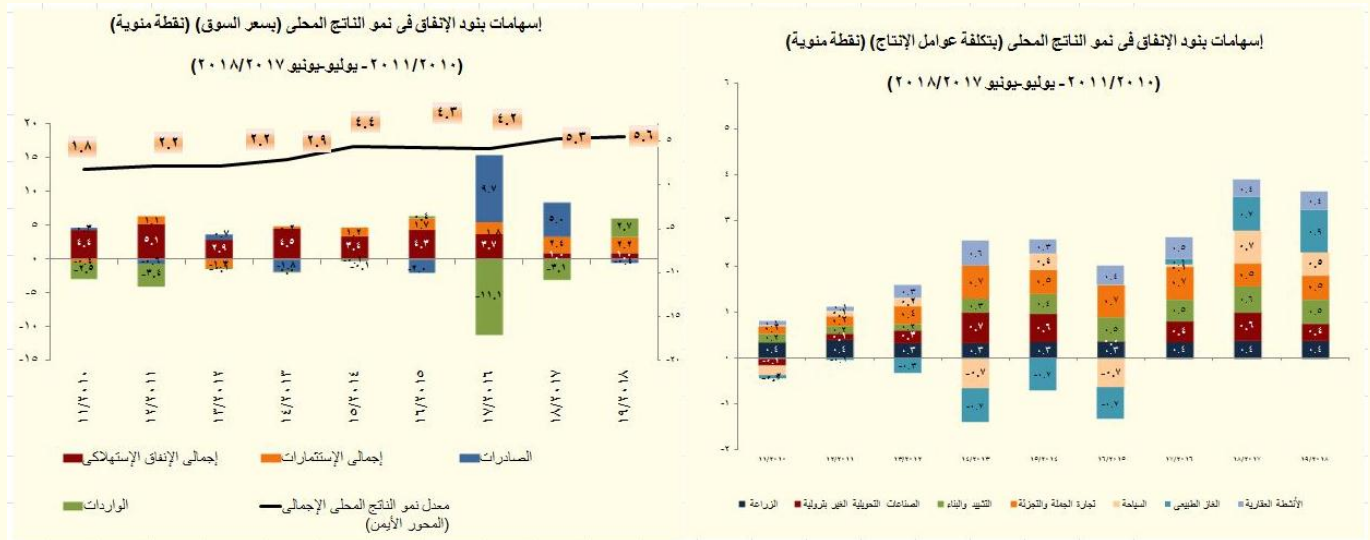
من أحدث المؤشرات على مستوى الإقتصاد الكلى ما يلى؛

القطاع الحقيقي

• نجحت سياسات الإصلاح في تحقيق تحسن ملحوظ في معدلات النمو الإقتصادي، حيث أظهرت أحدث المؤشرات عن وزارة التخطيط ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي خلال العام المالي ٢٠١٩/٢٠١٨ محققاً 5.6%، مقارنة بمتوسط قدره ٢.٣% في الفترة ٢٠١١-٢٠١٤، وجدير بالذكر أن مصر حصلت على المركز الثالث على مستوى العالم بعد الصين والهند في معدل النمو المحرز، والجدير بالذكر أن ركائز النمو الآن أصبحت أكثر تنوعاً واستدامة، ويعود ذلك أساساً إلى الأداء الإيجابي للاستثمار وصافي الصادرات بدلاً من الاستهلاك الذي كان المحرك الرئيسي للنمو لسنوات عديدة. أما على الجانب القطاعي، فاعتمد النمو المحقق على الصناعات التحويلية والغاز الطبيعي والسياحة والتشييد والبناء والاتصالات كأهم المحركات للنمو مما يسלט الضوء على التحول لهيكل قطاعي أكثر استدامة. وقد أدى ذلك النمو إلى خلق فرص عمل حيث انخفض معدل البطالة إلى ٧.٥% في يونيو ٢٠١٩. وجرى العمل على نشر البيانات الخاصة بالعام المالي ٢٠١٨/٢٠١٩.

وقد حقق صافي الصادرات مساهمة إيجابية في النمو بـ ٢.٣ نقطة مئوية في ٢٠١٩/٢٠١٨، مقارنة بمساهمة قدرها ١.٩% في العام السابق. كما ساهم الإستهلاك الخاص والعام في النمو مستقراً عند ١.٠ نقطة مئوية. فضلاً عن مساهمة الاستثمارات في النمو بنسبة ٢.٢ نقطة مئوية، مقارنة بـ ٢.٤ نقطة مئوية في العام السابق.

وارتفع مؤشر الإنتاج الإجمالي بنسبة ٥.٣% على أساس شهري ليحقق ١٤١.٨ نقطة خلال سبتمبر ٢٠١٩ مقارنة بـ ١٣٤.٦ نقطة خلال الشهر السابق، مدفوعاً بارتفاع المؤشر الفرعي للتشييد والبناء بـ ٤٧.٢% ليحقق ١٧٣.٩ نقطة خلا سبتمبر ٢٠١٩ مقارنة بـ ١١٨.١ نقطة خلال الشهر السابق. يليه قطاع السياحة الذي ارتفع بمقدار ١٠.١% ليصل إلى ١٥٦.٨ نقطة خلال سبتمبر ٢٠١٩ مقارنة بـ ١٤٢.٤ نقطة خلال الشهر السابق.



وعلى جانب الطلب، حقق الإستهلاك الخاص خلال العام المالي ٢٠١٩/٢٠١٨ معدل نمو سنوي بلغ نحو ٠.٩%، مقارنة بـ ١.٠% في العام المالي السابق (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلي بنسبة ٠.٨ نقطة مئوية). بينما حقق الاستهلاك العام معدل نمو سنوي قدره ٢.٨% خلال عام الدراسة، مقارنة بـ ١.٧% خلال العام السابق (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلي بـ ٠.٣ نقطة مئوية، مقارنة بمساهمة قدرها ٠.٢ نقطة مئوية خلال العام السابق). كما حققت الاستثمارات معدل نمو سنوي قدره ١٣.١% خلال العام المالي ٢٠١٩/٢٠١٨ (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلي بـ ٢.٢ نقطة مئوية).

على الجانب الآخر، حقق صافي الصادرات إسهام إيجابي في النمو بلغ ٢.٣ نقطة مئوية خلال فترة الدراسة، مقارنة بنحو ١.٩ نقطة مئوية خلال فترة المقارنة. وقد جاءت تلك التطورات في ضوء انخفاض معدل نمو الواردات بنسبة تفوق نمو الصادرات خلال العام المالي ٢٠١٩/٢٠١٨ بمعدل إنخفاض بلغ نحو ٨.٩% للواردات خلال عام الدراسة، لتحقيق بذلك معدل مساهمة بلغ

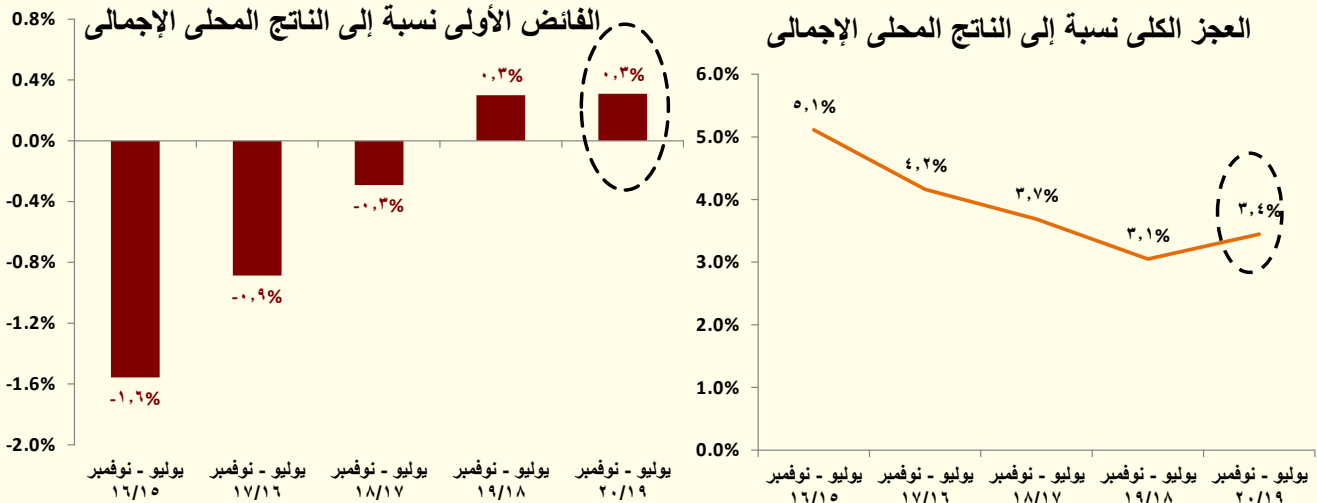
٢.٧ نقطة مئوية، مقارنة بمساهمة سلبية بلغت ٣.١ نقطة مئوية خلال العام السابق). بينما إنخفضت الصادرات بمعدل اقل بلغ ٢.١% خلال عام الدراسة (بمعدل إسهام بلغ -٠.٤ نقطة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي).

أما على جانب العرض، فقد تصدرت عدد من القطاعات الرئيسية قائمة القطاعات المحركة للنمو، ويأتي على رأسها قطاع السياحة والذي حقق معدل نمو سنوي بلغ ٢٠.١% خلال العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٩، مقابل العام السابق (ليساهم بشكل إيجابي في معدل النمو للناتج المحلي الإجمالي بنحو ٠.٥ نقطة مئوية، مقارنة بمساهمة قدرها ٠.٧ نقطة مئوية خلال العام السابق). وقد حقق أيضاً قطاع الغاز الطبيعي الغير بترولي معدل نمو سنوي قدره ٢٠.٢% (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلي بـ ٠.٩ نقطة مئوية خلال فترة الدراسة، مقارنة بـ ٠.٧ خلال العام السابق). كما حقق قطاع الاتصالات معدل نمو سنوي قدره ١٦.٧% خلال عام الدراسة (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلي بنحو ٠.٤ نقطة مئوية مقارنة بمساهمة قدرها ٠.٣ نقطة مئوية خلال العام السابق). كما حقق قطاع التشييد والبناء معدل نمو سنوي قدره ٨.٨% (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلي بـ ٠.٥ نقطة مئوية). بالإضافة الى تحقيق قطاع الصناعات التحويلية الغير بترولية معدل نمو سنوي بلغ نحو ٣% خلال العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٩ (بمعدل إسهام إيجابي بمقدار ٠.٤ نقطة مئوية). أما بخصوص قطاع الزراعة فقد حقق معدل نمو سنوي قدره ٣.٣% (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلي بـ ٠.٤ نقطة مئوية). كما حقق قطاع تجارة الجملة والتجزئة معدل نمو سنوي قدره ٣.٩% (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلي بـ ٠.٥ نقطة مئوية). وتجدر الإشارة إلى أن قطاع الأنشطة العقارية حقق معدل نمو سنوي قدره ٣.٩% خلال العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٩ (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلي بـ ٠.٤ نقطة مئوية خلال عام الدراسة).

- **سجل مؤشر مديري المشتريات** نحو ٤٨.٢ نقطة خلال ديسمبر ٢٠١٩، مقارنة بـ ٤٧.٩ نقطة خلال نوفمبر ٢٠١٩ ومقارنة بأدنى مستوى له في خمس سنوات عند ٤١.٧ في يوليو ٢٠١٣.
- **ارتفع صافي الاحتياطات الدولية** ليسجل ٤٥.٤ مليار دولار خلال ديسمبر ٢٠١٩، مقارنة بـ ١٣.٤ مليار دولار في نهاية مارس ٢٠١٣.
- **أما علي صعيد مؤشرات البورصة المصرية**، فقد ارتفع مؤشر EGX-30 بنحو ٠.٨% ليحقق 13,961 نقطة خلال شهر ديسمبر ٢٠١٩، مقارنة بمستواه المحقق في الشهر السابق والذي بلغ 13,849 نقطة.
- **ارتفعت حصيلة الإيرادات السياحية** بنسبة ٢٨.٢% لتسجل ١٢.٥ مليار دولار خلال العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٩ مقارنة بـ ٩.٨ مليار دولار خلال العام المالي السابق. بما يعكس انتعاش أنشطة السياحة وبتنظيم الجهود التي تبذلها الدولة للنهوض بقطاع السياحة باعتباره أحد أعمدة الاقتصاد القومي التي تساهم في زيادة معدل النمو وتوفير فرص العمل.

القطاع المالي

- **قامت الحكومة في ضوء الرؤية الإستراتيجية التي أعلنتها من خلال البرنامج الوطني للإصلاح الإقتصادي بإتخاذ العديد من الإجراءات الإصلاحية خلال الثلاث أعوام السابقة** في مختلف المجالات بهدف وضع الإقتصاد على مساره الصحيح نحو أداء يواكب إمكاناته والإستغلال الأمثل للطاقات الكامنة. ولقد كان لتلك الإصلاحات أثر ملحوظ على تحسن مؤشرات الأداء المالي والتي تظهر في استمرار تحقيق فائض أولى لنتائج الحساب الختامي للموازنة العامة للدولة خلال الفترة يوليو-نوفمبر ٢٠٢٠/٢٠١٩.
- **حيث تشير النتائج إلى تحقيق فائض أولي قدره ١٩ مليار جنيه (٠.٣% من الناتج المحلي) خلال الفترة يوليو-نوفمبر ٢٠٢٠/٢٠١٩، مقابل ١٥.٩ مليار جنيه (٠.٣% من الناتج المحلي) خلال نفس الفترة من العام المالي السابق.** وقد حقق العجز الكلي للموازنة العامة للدولة نحو ٣.٤% كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة، مقارنة بـ ٣.١% خلال نفس الفترة من العام المالي الماضي. وذلك في ضوء الإنخفاض الطفيف في الإيرادات بنحو ٠.١%، وارتفاع المصروفات بنحو ٩.٥% خلال فترة الدراسة.



وقد بلغت إجمالي الإيرادات نحو 320.7 مليار جنيه خلال الفترة يوليو-نوفمبر ٢٠٢٠/٢٠١٩ لتساهم المتحصلات من الإيرادات الضريبية وحدها بنحو ٢٤٧.٣ مليار جنيه من إجمالي الإيرادات (تمثل ٧٧% من إجمالي الإيرادات) مدفوعاً بارتفاع المتحصلات الضريبية من الضرائب على الدخل بنحو ١.٣ مليار جنيه (بنسبة زيادة ١.٧%) لتسجل ٧٨.٥ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، حيث ساهم في ذلك ارتفاع الحصيلة من الضرائب على المرتبات المحلية بـ ٤.٧ مليار جنيه (بنسبة زيادة ٢٤%) لتحقق ٢٤.١ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقابل ١٩.٤ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالي السابق، كما ارتفعت الضرائب المحصلة من ارباح الشركات الأخرى بـ ٨.١ مليار جنيه (بنسبة زيادة ٣٥.٧%) لتحقق ٣٠.٧ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقابل ٢٢.٦ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالي السابق.

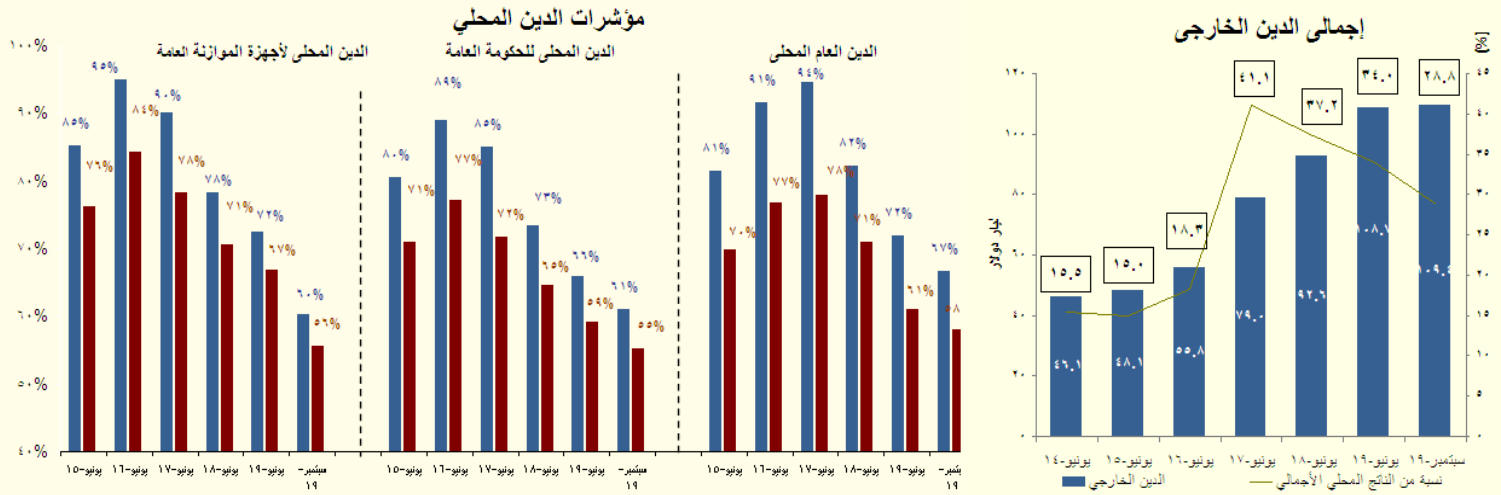
وقد ارتفعت الإيرادات غير الضريبية (تمثل ٢٢.٩% من إجمالي الإيرادات) بنحو ٣.٣ مليار جنيه (بنسبة زيادة ٤.٦%) لتحقق ٧٣.٤ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقابل ٧٠.٢ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالي السابق. حيث ارتفعت الحصيلة من عوائد الملكية بـ ٢.٤ مليار جنيه (بنسبة ٩.٩%) لتحقق نحو ٢٦.٦ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقابل ٢٤.٢ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالي السابق مدفوعاً في الأساس بارتفاع أرباح الأسهم من كل من قناة السويس بنحو ٠.٣ مليار جنيه (بنسبة ٢.٤%) لتسجل ١٣.١ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، وارتفاع أرباح الأسهم من الهيئات الاقتصادية بنحو ٠.٨ مليار جنيه (بنسبة ١٩.٨%) لتحقق ٤.٦ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، وارتفاع العوائد من الإيجارات بـ ٠.٩ مليار جنيه لتحقق ٤ مليار جنيه خلال فترة الدراسة. كما ارتفعت الحصيلة غير الضريبية من بيع السلع والخدمات بنحو ٣.٨ مليار جنيه (بنسبة ٢٠.٧%) لتسجل ٢٢.٢ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.

الأداء المالي خلال الفترة يوليو - نوفمبر ٢٠٢٠/٢٠١٩			
معدل التغير □	يوليو-نوفمبر		البيان
	٢٠١٩/١٨	٢٠٢٠/١٩	
			الإيرادات
-٠.١%	٣٢١,٠٧٧	٣٢٠,٧٠٦	الإيرادات
-١.٤%	٢٥٠,٩٢٠	٢٤٧,٣١١	الضرائب
٧٤.٠%	٤١٥	٧٢٢	المنح
٤.٢%	٦٩,٧٤٢	٧٢,٦٧٤	الإيرادات الأخرى
			المصروفات
-٩.٥%	٤٨٤,٢٢٥	٥٣٠,١٠٠	الأجور وتعويضات العاملين
-١٢.٥%	١١٠,٩٥٩	١٢٤,٨٠٨	شراء السلع والخدمات
٩.٧%	٢٣,٠٨١	٢٥,٣٥٣	الفوائد
٢٩.٩%	١٧٨,٢٧١	٢٣١,٥٥١	الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية
-٣١.٥%	٩٢,٦٩٥	٦٣,٤٦٤	المصروفات الأخرى
٠.٨%	٣٢,٤٩٠	٣٢,٧٣٧	شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات)
١١.٨%	٤٦,٧٢٩	٥٢,٢٢٨	
	-١٦٣,١٤٨	-٢٠٩,٣٩٤	الميزان النقدي
	-١٦٢,٣٣٤	-٢١٢,٥١٠	الميزان الكلي
	٠.٣%	٠.٣%	الميزان الأولي (% من الناتج المحلي الإجمالي)
	-٣.١%	-٣.٤%	العجز الكلي (% من الناتج المحلي الإجمالي)

- أما على جانب المصروفات، فستمر جهود الحكومة في اتخاذ إجراءات إعادة ترتيب أولويات الإنفاق العام والإهتمام بزيادة الإنفاق الإجتماعي. وقد ارتفعت إجمالي المصروفات الحكومية بنحو ٩.٥% خلال الفترة يوليو-نوفمبر ٢٠٢٠/٢٠١٩، مقارنة بنفس الفترة من العام المالي السابق لتحقق ٥٣٠ مليار جنيه خلال فترة الدراسة. وقد ارتفع الإنفاق على دعم السلع التموينية بنحو ١.١ مليار جنيه (بنسبة نمو ٥.٣%) ليحقق نحو ٢٠.٩ مليار جنيه. وارتفع الإنفاق على التأمين الصحي والأدوية بنحو ٠.٦ مليار جنيه ليحقق ١.٣ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقابل ٠.٧ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالي السابق. كما ارتفع الإنفاق على شراء السلع والخدمات بنحو ٢.٢ مليار جنيه (بنسبة نمو ٩.٧%) ليحقق ٢٥.٣ مليار جنيه خلال فترة الدراسة في الأساس نتيجة لزيادة الإنفاق على متطلبات الإنتاج والصيانة.
- كما ارتفع الإنفاق على شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات) بنحو ٥.٥ مليار جنيه بنسبة نمو ١١.٨% ليصل إلى نحو ٥٢.٢ مليار جنيه خلال فترة الدراسة مما يعكس الاهتمام بتطوير البنية التحتية والخدمات المقدمة للمواطنين.

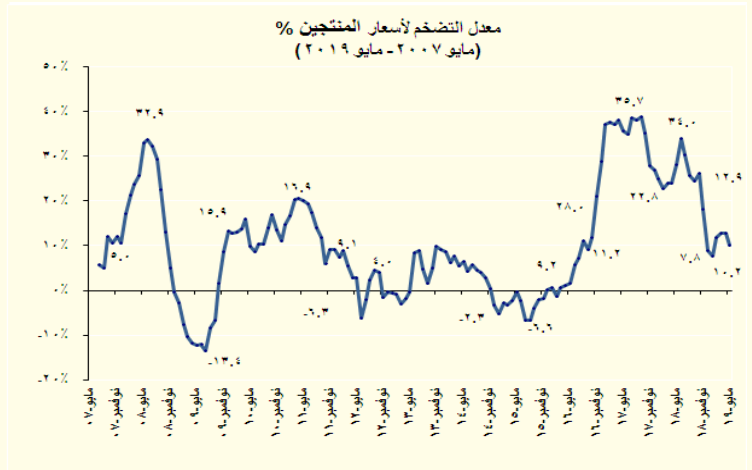
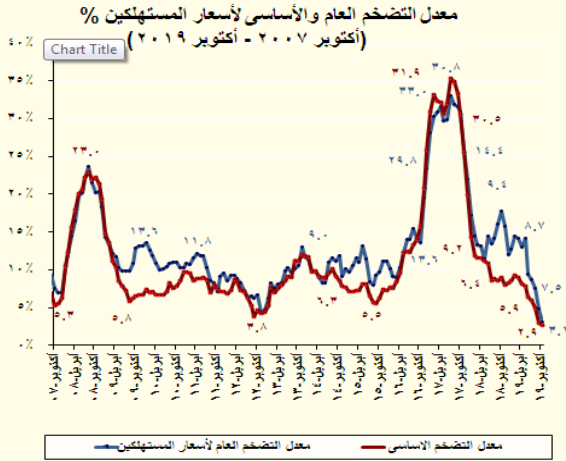
الدين الداخلي والخارجي

وتوضح مؤشرات الدين انخفاض إجمالي الدين الحكومي (المحلي والخارجي) ليصل إلى ٤٦٥٥.٣ مليار جنيه (٧٥.٥% من الناتج المحلي الإجمالي) في نهاية سبتمبر ٢٠١٩، مقارنة بـ ٤٨٠١.٨ مليار جنيه في نهاية يونيو ٢٠١٩ (٩٠.٢% من الناتج المحلي الإجمالي)، ويرجع ذلك في الأساس إلى انخفاض الدين المحلي بنحو ٣٦٩.١ مليار في ضوء الإصلاح الجديد الخاص بالمعاشات الذي ساعد على حل مشكلة التثابكات المالية المعقدة من خلال الاتفاق على تحويل مبلغ ١٦٠.٥ مليار جنيه من الخزانة في ٢٠٢٠/٢٠١٩ بمعدل زيادة سنوى تراكمى ٥.٨% لمدة ٥٠ عاما. كما ارتفع الدين الخارجي الحكومي في ضوء ارتفاع القروض إلى ٤٠ مليار دولار في نهاية سبتمبر ٢٠١٩ مقارنة بـ ٣٧.٩ مليار دولار في نهاية يونيو ٢٠١٩. في حين تراجعت ديون البنوك إلى ٩.٢ مليار دولار في نهاية سبتمبر ٢٠١٩، مقارنة بـ ٩.٥ مليار دولار في العام المالي الماضي.



التضخم

- تشير البيانات إلى تراجع معدل التضخم الشهري بشكل ملحوظ ليحقق نحو -٠.٢% خلال شهر ديسمبر ٢٠١٩ (وهو ما يشير إلى إسرار وتيرة انخفاض أسعار السلع الاستهلاكية خاصة انخفاض أسعار بعض السلع الغذائية أكبر الأوزان مساهمة في معدل التضخم العام)، مما أدى إلى تباطؤ معدل التضخم السنوى ليحقق معدل نمو سنوى أحادى بلغ ٧.١% خلال شهر ديسمبر ٢٠١٩، مقارنة بـ ١٢.٠% خلال شهر ديسمبر ٢٠١٨. كما سجل متوسط معدل التضخم السنوى تراجعاً ليصل الى نحو ٥.٨% خلال الفترة يوليو- ديسمبر ٢٠٢٠/٢٠١٩ مقارنة بـ ١٤.٩% خلال نفس الفترة من العام المالي السابق متأثراً بتراجع معدلات التضخم للطعام والشراب خلال نفس الفترة من العام.



القطاع النقدي

● وفقاً لأحدث البيانات التي تم إصدارها من قبل البنك المركزي المصري، فقد انخفض معدل النمو السنوي للسيولة المحلية ليحقق ١٢.٩% (٤٠٢٤ مليار جنيه) في نهاية شهر أكتوبر ٢٠١٩، مقارنة بـ ١٣% خلال الشهر السابق، ومقارنة بـ ١٥.٤ خلال أكتوبر ٢٠١٨. ويمكن تفسير ذلك في ضوء انخفاض معدل النمو السنوي لأشياء النقود إلى ١٢.٣% في أكتوبر ٢٠١٩، مقارنة بـ ١٢.٨% في الشهر السابق و ١٥.٧% في أكتوبر ٢٠١٨. بينما ارتفع معدل النمو السنوي لكمية النقود إلى ١٥% في أكتوبر ٢٠١٩، مقارنة بـ ١٣.٦% في الشهر السابق مدفوعاً بزيادة معدل النمو السنوي للودائع الجارية بالعملة المحلية إلى ١٦.٣% في أكتوبر ٢٠١٩، مقارنة بـ ١٤.٨ خلال الشهر السابق إلى جانب زيادة في معدل النمو السنوي للعملة المتداولة إلى ١٣.٨% في أكتوبر ٢٠١٩ مقارنة مع ١٢.٦% الشهر السابق.

ومن جهة أخرى، فقد حقق معدل النمو السنوي لصافي الأصول الأجنبية قيمة ايجابية للشهر الرابع على التوالي، بعد تسع سنوات من تسجيله قيم سالبة، قدرها ٨٢.٢% (٣٤٢.٤ مليار جنيه) في نهاية أكتوبر ٢٠١٩، مقارنة بـ ٦٤.٤% في الشهر السابق، ويرجع ذلك أساساً إلى زيادة في معدل النمو السنوي لصافي الأصول الأجنبية للبنك المركزي (بالدولار الأمريكي) إلى ٣.٤% في أكتوبر ٢٠١٩، مقارنة بـ ٢.٥% الشهر السابق بينما إنخفض معدل النمو السنوي لصافي الأصول الأجنبية للبنك المركزي (بالجنيه المصري) إلى ٦.٣% في أكتوبر ٢٠١٩، مقارنة بـ ٦.٦% في الشهر السابق.

وعلى نحو آخر، فقد إنخفض النمو السنوي لصافي الأصول المحلية بـ ٩.١% في أكتوبر ٢٠١٩ (٣٦٨١.٦ مليار جنيه) في ضوء إنخفاض المطلوبات من شركات القطاع العام إلى -٣.٩%، مقابل إنخفاض أقل بلغ -٢.٣% الشهر السابق، بالإضافة إلى إنخفاض النمو السنوي لمطلوبات القطاع الحكومي إلى ٨.٣% خلال شهر الدراسة، مقابل ٩.٢% خلال الشهر السابق، وإنخفاض مطلوبات القطاع الخاص ليحقق معدل نمو سنوي قدره ١٣% خلال شهر الدراسة، مقابل ١٤% في الشهر السابق.

وقد ارتفعت نسبة النمو السنوي لإجمالي الودائع - باستثناء الودائع لدي البنك المركزي - إلى ١٢.٧% (٤١٦٦.٦ مليار جنيه) في نهاية أكتوبر ٢٠١٩، مقارنة بـ ١٣.٤% الشهر السابق. جدير بالذكر أن نسبة ٨٥% من إجمالي الودائع تتبع القطاع غير الحكومي. بينما، انخفضت نسبة القروض إلى الودائع إلى ٤٣.٩% في نهاية أكتوبر ٢٠١٩، مقارنة بـ ٥٧.٨% الشهر السابق في ضوء إنخفاض معدل النمو السنوي لإجمالي الإقراض من قبل القطاع المصرفي (باستثناء البنك المركزي) إلى ٧.٥% (١٨٢٩.٩ مليار جنيه) في نهاية أكتوبر ٢٠١٩، مقارنة بـ ٩.٨٩% الشهر السابق.

● وفي سياق متصل، قررت لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري في اجتماعها بتاريخ ١٦ يناير ٢٠٢٠ الإبقاء على أسعار الإيداع والإقراض الليلة واحدة وسعر العمليات الرئيسية للبنك المركزي دون تغيير عند ١٢.٢٥%، و ١٣.٢٥% و ١٢.٧٥% على التوالي. كما تم الإبقاء على سعر الإئتمان الخصم عند ١٢.٧٥%.

القطاع الخارجي

• حقق ميزان المدفوعات فائضاً كلياً بلغ نحو ٠.٢ مليار دولار خلال الربع الأول من العام المالي 2019 / 20٢٠. ويأتى ذلك في ضوء تحسن وتراجع عجز الميزان التجاري بنحو ١ مليار دولار ليحقق ٨.٨ مليار دولار خلال فترة الدراسة، وإنخفاض عجز ميزان المعاملات الجارية بشكل ملحوظ بنسبة ٣١% محققاً ١.٤ مليار دولار. بالإضافة إلى تحقيق فائض في ميزان الحساب الرأسمالي والمالي بلغ ٠.٧ مليار دولار خلال فترة الدراسة.

الامر الذي يمكن تفسيره على جانب المعاملات الجارية في ضوء ما يلي:

- تزايد الصادرات السلعية غير البترولية بنسبة ١٨% بنحو ٠.٧ مليار دولار لتحقق ٤.٧ مليار دولار خلال فترة الدراسة (خاصة تزايد الصادرات في الذهب، وأجهزة الإرسال والإستقبال للإذاعة والتليفزيون، والأدوية والأمصال واللقاحات، وأصناف الصيدلة، والمركبات العضوية وغير العضوية).
- إنخفاض الواردات السلعية غير البترولية بنسبة ٢% بنحو ٠.٣ مليار دولار لتحقق ١٢.٩ مليار دولار خلال فترة الدراسة (خاصة تراجع الواردات في حديد صب زهر، والقمح، والخشب الخام والمكثف، وقطع غيار وأجزاء للسيارات والجرارات).
- ارتفاع المتحصلات من السياحة بنسبة ٧% بنحو ٠.٣ مليار دولار لتحقق ٤.٢ مليار دولار خلال فترة الدراسة، بالإضافة إلى ارتفاع المدفوعات من السياحة بنسبة ٣٣% بنحو ٠.٢ مليار دولار لتحقق ١ مليار دولار خلال فترة الدراسة (الأمر الذي أسفر عن إستقرار صافي ميزان السياحة ليحقق ٣.٢ مليار دولار)
- ارتفاع المتحصلات من رسوم المرور بقناة السويس بنسبة ٥% لتسجل ١.٥ مليار دولار.
- ارتفاع تحويلات العاملين من الخارج بنسبة ١٤% بنحو ٠.٨ مليار دولار لتحقق ٦.٧ مليار دولار خلال فترة الدراسة.

أما على جانب ميزان المعاملات الرأسمالية فقد حقق صافي تدفقات الحساب الرأسمالي والمالي للداخل نحو ٠.٧ مليار دولار خلال الربع الأول من العام المالي ٢٠١٩/٢٠٢٠، حيث إرتفع صافي الإستثمار الأجنبي المباشر في مصر بنحو ٠.٩ مليار دولار ليسجل تدفقات للداخل بلغت ٢.٤ مليار دولار خلال فترة الدراسة، مقابل ١.٤ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام المالي السابق. وقد جاءت الزيادة في الإستثمارات الواردة إلى البلاد في ضوء تزايد الإستثمارات الواردة لتأسيس شركات أو زيادة رؤوس أموالها لتصل ١.٥ مليار دولار، والاستثمارات في قطاع البترول لتصل ٠.٧ مليار جنيهه خلال فترة الدراسة.